



تيزنيت في 2020/10/25

بيان

احتجاجا على ضرب الحريات النقابية ودفعا عن مصداقية العمل النقابي الديمقراطي المكافح والكرامة وقضايا الشغيلة التعليمية بالجهة، فان المكتب الاقليمي للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بتيزنيت، يدعو الى الانفراط في :

- ✓ الوقفة الاحتجاجية واعتصام المسؤولين النقابيين/ت يوم الاثنين 26 اكتوبر 2020 بالاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين باكاير ابتداء من الساعة 11 صباحا.
- ✓ استقبال القافلة الاحتجاجية الجهوية التي قررها المكتب الجهوي سوس ماسة الى تيزنيت يوم الاربعاء 28 اكتوبر 2020 للاحتجاج على غلق باب الحوار و تعطيل اللجنة الإقليمية وعلى الممارسات الانتقامية ضد المنتسبين الى الجامعة الوطنية للتعليم والتضامن مع الحالات الصحية المعتمدة بالمحيرية والمطالبة باعادة تعيينهن وفق ما نص عليه المذكرة المنظمة إسوة بالافواج السابقة واحتجاجا على الاختلالات التي يعرفها القطاع اقليميا.

على إثر ما يشهده الدخول المدرسي 2021/2020 بمديرية تيزنيت من اختلالات عميقة وبنوية، وتدبيرية تعكس التخبط الذي يستشري في اوصال قطاع التربية والتكوين اقليميا وجهويا، الموسوم بالإرتجالية والعشوائية وضعف التخطيط والبرمجة وغياب الحكامة الجيدة وخرق ميثاق المسؤولية، مما انعكس سلبا على تدبير الموارد البشرية في عمليتي تدبير الخاص والفائض، وعمقته تداعيات جائحة كورونا بسبب عدم توفير الإدارة الإقليمية والجهوية لأدني شروط الحماية الصحية في المؤسسات التعليمية. وهو ما يشكل تهديدا يوميا خطيرا على حياة نساء ورجال التعليم وأسرهم وتلامذتهم ومن ورائهم آلاف المواطنين والمواطنات. إلى جانب سياسة التمييز والاقصاء التي تضرب في العمق مبدأ "المماثلة" الذي تتغنى به الوزارة ضد الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، حيث الحيف البين والتمييز المفضوح والتلاعب في عمليتي تدبير الفائض والخصاص، عززتها تكاليف الحيف والتمييز وسط لامبالاة المسؤول الإقليمي بتيزنيت وصمت مديره الجهوي. ناهيك عن التستر على الموظفين الأشباح وتشبيح آخرين، وممارسة الشطط في استعمال السلطة، والتلاعب بمحاضر اللجنة الإقليمية للتتبع والتشاور، بل إقبار اجتماعاتها مما يشكل خرقا لمقتضيات المذكرة الوزارية 17/103، إلى جانب عدد من الإختلالات التدبيرية سواء في شقها المالي و الإداري والمؤسساتي، وهو ما يسائل شعار الحكامة الذي ترفعه الوزارة، ويخس كل الجهود التي تبذلها نساء ورجال التعليم بتيزنيت، ومعهم زملائهم بجهة سوس ماسة من أجل إنقاذ وضع تربوي مترهل بالمديرية والاكاديمية. ومما يعمق ذلك إضمحلال الحريات النقابية في مستوياتها الإقليمية والجهوية، في ظل رغبة الحكومة في لجم بعض مما تبقى من الحقوق التي أجهز عليها بتدرج ممنهج، وعلى رأسها مشروع قانون الإضراب، وفي مستوياتها الإقليمية والجهوية بجهة سوس ماسة إقبار لجن التشاور والتتبع، رغم كل المراسلات الكتابية والتنبيهات الشفوية، فما كان من مسؤولي القطاع المعنيين في مديرية تيزنيت والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة إلا الصمت المطبق، ومحاولات اللعب على الأوتار وهدر الزمن وتمطيط الكلام وترويج الأوهام وتسويغ الألام والاستدثار بعطف هيئات وأشخاص، حتى يتسنى لهم تحقيق مآربهم بعد أن عافهم الزمان، وانفضحت ألعيبهم في الداخل وبالمصالح المركزية لقطاع التربية.

واستحضارا لكل هاته المآسي والتراكمات المعقدة لجراح منظومتنا بمديرية تيزنيت وجهة سوس ماسة، اجتمع المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي- بتيزنيت للتداول في كل القضايا الآتية والمستقبلية التي ترهن المنظومة التربوية بالإقليم والجهة. وبعد نقاش مستفيض قوامه المسؤولية والروح الجماعية للعمل النقابي، وتفعيلا لتوصيات المكتب الجهوي لمنظمتنا العتيدة نعلن ما يلي:

- تامين قرار المكتب الجهوي بتنظيم وقفة احتجاجية للمسؤولين النقابيين مصحوبة باعتصام يوم الاثنين 26 أكتوبر انطلاقا من الساعة 11 صباحا بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة، وكذا القافلة الاحتجاجية الجهوية إلى مديرية تيزنيت يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020 للإحتجاج على غلق باب الحوار وتعطيل اللجنة الإقليمية والتدبير العبتي الذي يسود المديرية.
- تضامنا المطلق مع الأساتذات ضحايا الحركة الصحية بتيزنيت، الشوكة التي آلمت المدير الإقليمي ومدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس ماسة وما تزال، من اجل حقهن القانوني والمشروع والعدل للتعيين داخل بلدية تيزنيت وفق للمذكرة المنظمة إسوة بالافواج السابقة.
- إدانتنا للممارسات الإنتقامية ضد مناضلي الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي- وعلى رأسهم عمر أوزگان الكاتب الإداري لجامعتنا بفرع تيزنيت الذي لا ينفك في الجهر بالحقيقة التي آلمت من عاثوا في منظومة التربية والتكوين بالفساد الناعم خفية وجهارا.
- تضامنا المبدئي مع كل المناضلين النقابيين والحقوقيين إثر ما يتعرضون له من مضايقات مقبته وتصرفات عنجھية عفا عنها الزمان ولا تليق "بدولة الحق والقانون".

وإذ يستحضر المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم كل الاختلالات التي أگدها بيانه التاريخي السابق في يوليوز 2020 فإنه ما يزال يتشبث بضرورة فتح تحقيق معمق في كل القضايا الأليمية التي تنخر القطاع سواء بمديرية تيزنيت أو بأكاديمية سوس ماسة، فإنه يدعوا مؤسسات الحكامة وعلي رأسها المجلس الأعلى للحسابات للتدخل وترتيب المسؤوليات والجزاءات القانونية والتأديبية في حق من تبث تورطه في أي اختلال، مهما كان موقعه التدبيري أو مسؤوليته الوظيفية أو المهنية، لأن عين صلب الحكامة الجيدة هي ربط المسؤولية بالمحاسبة. وهذا مطلبنا الآتي والمستقبلي.

وعاشت الجامعة الوطنية للتعليم نقابة مستقلة ومكافحة وتقدمية وديمقراطية